



كلية الدراسات العليا
برنامج الدراسات الدولية

تداعيات الأزمة اليونانية على الاتحاد الأوروبي
(ملخص)

إعداد
ديالا ابراهيم
الرقم الجامعي: 1145371

مقدم إلى
د. رائد بدر

2016/2017

يُعتبر الاتحاد الأوروبي من أبرز صور التكامل الاقتصادي في يومنا هذا، فقد عمل منذ نشأته على توحيد وتنسيق مختلف السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء. ولكن مع بداية عام 2010، شهد التكامل الاقتصادي للاتحاد مشكلة تهدد استقراره، ألا وهي أزمة الديون السيادية باليونان باعتبارها أخطر أزمة تهدد تماسكه، الأمر الذي أدى إلى عقد عدة جولات ومفاوضات بين قادة منطقة اليورو من أجل التصدي لهذه الأزمة ومنع توسعها إلى باقي الدول الأعضاء ومعالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية من أجل بعث الاستقرار الاقتصادي من جديد.

جاءت هذه الدراسة لتبين مدى مساهمة الاتحاد الأوروبي، باعتباره من أبرز تجارب التكامل الاقتصادي بالعالم في معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية في ظل أزمة اليونان، وتم التوصل بأن سياسات التقشف التي تبنتها منطقة اليورو للخروج من الأزمة، وتدعيم الاستقرار الاقتصادي هي سياسات فاشلة، لأنها أدت إلى ازدياد نمو ديونها، وانخفاض معدلات نمو ناتجها المحلي، وارتفاع معدلات البطالة باليونان وبالمنطقة. إضافة إلى ذلك، عجزت دول منطقة اليورو عن بعث الاستقرار الاقتصادي من جديد، وذلك لأن طريقة المعالجة تأثرت بالتحولات العالمية، فالتكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي هو نموذج اقتصادي معيب بسبب عدم وحدة القرار السياسي.

شهد الاقتصاد العالمي أزمة الرهن العقاري في عام 2008، وسرعان ما عصفت أزمة مالية عاتية على مستوى الاقتصاد الرأسمالي وخاصة الأوروبي في بداية العام 2010، عُرفت بأزمة الديون السيادية، منطلقة في البداية بالاقتصاد اليوناني لتمتد إلى أيرلندا، البرتغال، إسبانيا وغيرها من الدول الأوروبية. وكانت أهم أسبابها التلاعب بالمعلومة والمتمثلة في عدم ذكر عجز الميزانية لليونان بنسبته الصحيحة مؤدياً ذلك إلى تفاقم هذه الديون، ومتسببة في انعكاسات سلبية على مختلف هذه البلدان. وقد أُلقت هذه المشكلة بظلالها الشك على النجاح الأوروبي وقد تجلى ذلك، في أن أوروبا لا تزال أبعد ما تكون عن التوحد السياسي والاقتصادي.

أثارت أزمة الديون المالية اليونانية خلافاً في أوروبا حول كيفية التعامل معها، بين مؤيد لترك اليونان تواجه الأزمة لوحدها دون إنقاذ، وبين آخرين يرون أن الأزمة اليونانية جعلت الاتحاد الأوروبي في مواجهة أول اختبار حقيقي له ولوحدته النقدية.

ومن أجل تجاوز هذه المنحة الاقتصادية، قدمت الحكومة اليونانية طلباً رسمياً في 23 يونيو 2010 إلى دول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي من أجل تفعيل خطة الإنقاذ المالي وإيجاد خطة إنقاذ تتضمن إعطاء قروض لليونان لتجنب خطر الإفلاس. وبناء عليه، وافقت جميع دول الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في مايو، 2010 على منح اليونان حزمة الإنقاذ الأولى بسلسلة مالية من القروض بمجموع 110 مليار يورو على مدى 3 سنوات بفائدة تبلغ 5.2% وفترة سداد 3 سنوات ولكن تم فيما بعد خفض الفائدة خلال

قمة بروكسل لقادة دول الاتحاد الأوروبي في مارس 2011 بنحو 1% وفترة سداد 7 سنوات ونصف. وفي عام 2012، تم إقرار الحزمة الثانية من خطة الإنقاذ وتضمنت هذه الخطة اتخاذ عدة إجراءات خصصت لها ما يقارب الـ 130 مليار يورو.

تُعتبر أزمة اليونان المالية، من أكبر تحديات النظام العالمي الجديد وأيضاً أكبر تحدي للاتحاد الأوروبي منذ تأسيسه، فقد امتدت تداعياتها إلى بقية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. كانت ألمانيا أكثر الدول الأوروبية المتشددة في موضوع أزمة اليونان حيث رفضت إعفاؤها من الديون، ولذلك كانت ألمانيا على رأس المفاوضين وتقود المباحثات، حيث وصفت إلى حد ما بأنها مفاوضات بين ألمانيا واليونان.

أعربت الحكومة اليونانية عن عجزها في تمويل العجز في ميزانيتها، وهذا أدى إلى انفجار الأزمة وانطلاق شرارتها في دول منطقة اليورو، حيث ظهرت لدى العديد من الدول الأخرى نفس المشكلة. وعليه، سعى كل من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي جاهدين لإنقاذ هذه الدول حتى لا تنهار وينهار الاتحاد بأكمله، إلا أن السعي لم يتعدى سوى كونه حلاً هامشياً لم يتطرق إلى حل المشكلة من جذورها حيث اقتصر خط الإنقاذ على سد فجوة التمويل من خلال ضخ المزيد من السيولة، وما يترتب عليها من تداعيات سيئة على الصعيد اليوناني والأوروبي.

اجتاحت منطقة اليورو بعد الإضرابات الاقتصادية، حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي التي شهدتها نتيجة الأزمة المالية العالمية عام 2008 بوجه عام، وأزمة الديون السيادية وبالخصوص الأزمة اليونانية حيث ارتفعت مستويات الديون والعجز في الموازنات العامة، وبرز الضعف في النظام المصرفي الأوروبي، والركود الاقتصادي وارتفعت معدلات البطالة من جهة، واستمرت الاختلالات التجارية من جهة أخرى، حيث شكلت هذه الأزمة أوسع صدمة اقتصادية وسياسة في الاتحاد الأوروبي مسببة اختلالات اقتصادية ومالية كبيرة حتى الآن. سقطت اليونان في الهاوية المالية بعد برنامج الإنقاذ، الذي كان قد دعم الاقتصاد اليوناني لمدة خمس سنوات، حين عجزت البلاد عن سداد دين قدره 1.6 مليار دولار إلى لصندوق النقد الدولي، الأمر الذي أدى إلى اشتعال المخاوف بشأن ما إذا ستكون اليونان قادرة على البقاء في منطقة اليورو، وأصبحت اليونان أول دولة متقدمة تقع في فخ التأخر في سداد الديون إلى الصندوق، لكن هذه المخاوف حتمت قادة اليورو إلى محاولة علاج هذه الأزمة وخصوصاً معالجة التضخم والبطالة فهما توأما السوء لهذه الأزمة.

لقد سجلت منطقة اليورو تذبذباً كبيراً في معدلات التضخم بين الانخفاض والارتفاع خلال الفترة (2008-2014)، وهذا تفاعلاً مع العوامل الدولية من جهة وأزمة الديون السيادية من جهة أخرى، باعتبار أن ألمانيا كانت القاطرة الأساسية في التحكم في معدلات التضخم داخل منطقة اليورو سواء من حيث سياساتها

الرافضة لتدخل البنك المركزي أو معدلات النمو الإنتاجي داخلها، كما عرفت أيضا مستويات البطالة في منطقة اليورو خلال هذه الفترة تباينا من دولة إلى أخرى.

في عام 2010، ارتفع معدل التضخم في الاتحاد الأوروبي بمقدار 1.64% والسبب المباشر لهذا الارتفاع هو تبعات وإفرازات أزمة الديون السيادية باليونان، حيث شهد اليونان أعلى معدل تضخم مقارنة بدول منطقة اليورو حيث سجل 4.71%، وأيضا شهد التضخم ارتفاعا أعلى من سابقه ما بين عامي 2011 و 2012، ففي عام 2011 سجل قيمة 3.2% وفي عام 2012 سجل قيمة 3.08% وقد سجلت أعلى المعدلات السنوية في الدول الأعضاء الجديدة في منطقة اليورو استونيا (4.97%)، ولاتفيا (4.40%)، وليتوانيا (4.13%) وقد سجل التضخم تراجعاً في سنة 2013 قُدر بـ 1.32% وهو معدل يقل عن المعدل المستهدف من قبل البنك المركزي الأوروبي الذي يقدر بـ 2%.

مما تقدم أعلاه، يمكننا التوصل بأن الاتحاد الأوروبي يواجه اليوم مشكلة حقيقة تتمثل في أن بعض حكومات الدول الأعضاء فيه مثقلة بديون كبيرة مما يؤثر سلباً على آلية عمله. فالتدخل لمساعدة اليونان من خلال كل من فرنسا وألمانيا قد يؤدي إلى إغراق الاتحاد في مشاكل اقتصادية أخرى، في مقدمتها إسبانيا والبرتغال، ومن الناحية الأخرى، فإن تأخر الاتحاد عن حل مشكلة اليونان سيؤثر سلباً على اقتصاد الاتحاد، وقد يفتح المجال لتدخل أكبر من صندوق النقد الدولي.

وعليه، فإن منطقة اليورو أمام تحدي كبير، والمستقبل غير واضح بالشكل الكافي، مما يتطلب ربط اقتصاديات الاتحاد الأوروبي بشكل أكثر تناغماً فيما يخص ميزانيات الدول، وأنظمة الضريبة فيها، إضافة إلى إيجاد متابعة ورقابة مستمرة على اقتصادياتها بشفافية ونزاهة للدول الأعضاء بشكل يضمن التصدي المبكر لأي أزمة اقتصادية أخرى قد تعصف بالاتحاد الأوروبي.